حزب العدالة والتنمية وتطور السياسة الخارجية للإسلام السياسي التركي

غالب دالاي - دوف فريدمان

الملخص:

جذبت السياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية انتباه مجموعة واسعة من المحللين. وعملت الانتفاضة السورية على زيادة حدة وتباين وتغيير مثل هذه التحليلات بشكل سريع. وعلى الرغم من أن الأحداث في سوريا أجبرت السياسة الخارجية التركية على إعادة تقويم حساباتها، إلا أن هذا التغيير يمكن أن يفهم على نحو أفضل من خلال تاريخ السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، الذي يتميز بالاستمرارية والتغيير على نقيض أسلاف حزب العدالة والتنمية الإسلاميين السياسيين، حزبَي الرفاه والفضيلة. ومن خلال فهم القيم والدوافع، والفشل، والاستفادة من تجارب أسلاف حزب العدالة والتنمية من السياسيين الإسلاميين، ربما قد نفهم على نحو أفضل العقد الأخير لسياسة حزب العدالة والتنمية وتطورها المستمر.

قبل عامين تقريبًا، بعد الموجة الأولى من الثورات العربية، هتفت الحشود لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عندما قام بجولة في الشرق الأوسط. وأثيرت الأسئلة حول "النموذج التركي" في وسائل الإعلام العربية والإنجليزية، وتحدث وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن الانتفاضات كما لو كانت المسار الطبيعي للأحداث في المنطقة. وعندما اندلعت الانتفاضة السورية – التي دعمتها تركيا بشكل بارز– وسالت الكثير من الدماء وأصبحت الأزمة السورية مستعصية على الحل، تم توجيه انتقادات حادة إلى سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية، وتم اتهامها بالفشل، كما تم إلقاء اللوم على أداء داود أوغلو.[1] وعندما امتد النزاع السوري إلى تركيا، ولجأت حكومة حزب العدالة والتنمية في بادئ الأمر إلى أسلوب التهديد والوعيد، ثم قامت بالرد بإطلاق نيران المدفعية، تساءل بعض المحللين عما إذا كانت السياسة الخارجية لتركيا قد تحولت إلى سياسة العضلات.[2] عمومًا، هذا الجهد لإلقاء الضوء على السياسة الخارجية التركية، ما هو إلا محاولة لتوضيح وتعريف السياسة الخارجية التركية «الجديدة».

لقد توصلت محاولات إعادة تعريف السياسة الخارجية التركية في ظل حزب

رؤية تركية
2013 - 7
66 - 49

العدالة والتنمية إلى استنتاجات خاطئة؛ لأنها لم تتناول البعد والرؤية التاريخية. فمن الممكن فهم تطور السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية وإعادة التقويم الذي أثاره الصراع السوري، بشكل أفضل من خلال استكشاف رؤى السياسات الخارجية للأحزاب الإسلامية التي سبقت حزب العدالة والتنمية. فقد أثر صعود وسقوط حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، والخلافات الداخلية في حزب الفضيلة، تأثيرًا عميقًا في حزب العدالة والتنمية عندما وصل إلى السلطة وحدد ملامح سياسته الخارجية.

حزب العدالة والتنمية – وحزب الفضيلة الذي أُسِّس على أنقاض حزب الرفاه، وقيادة الحزب الحاكم الحالية قضت سنواتها الأولى في كنف حزب أربكان. وبسبب هذه الصلات والروابط القوية والتقاليد السياسية المشتركة التي تجمع بين الإسلاميين المؤسسين لكلا الحزبين، فإن رؤاهم في السياسة الخارجية يمكن أن تفهم على نحو أفضل في سياق السرد التاريخي. ومع ذلك، فإن هذا السرد التاريخي لا يكشف عن الدوافع التي وقفت وراء تطور رؤى السياسة الخارجية للحزبين في مختلف الفترات التاريخية، لكن الطريقة التي يفهم بها حزب العدالة والتنمية فشل حزب الرفاه وسعيه إلى تجاوز ذلك الفشل، تساعد على وضع إطار لتطور سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية لا سيما في مراحلها الأولى، وتسلط الضوء على إعادة التقييم التي استدعتها الانتفاضة السورية.

حدود الرؤية الثنائية لحزب الرفاه والانتقال إلى الفضيلة

عندما وصل حزب الرفاه إلى السلطة في عام 1996، تبنى رؤية تركزت على نظرة ثنائية قائمة على الهوية في السياسة الخارجية: كان الغرب والعالم الإسلامي فيها على خلاف.(3) وبطبيعة الحال، كان تحول تركيا من تحالفها الراسخ مع الغرب من خلال الحرب الباردة، إلى رئيس الوزراء المنتخب حديثًا نجم الدين أربكان تحولًا جذريًّا منذ 50 عامًا. وقد انتهج أربكان لهجة انتقاد العالم الثالث للنظام الدولي، معتبرًا إياه يهيمن عليه ويخدم مصالح – العالم الغربي.

وكردّ على هيمنة الغرب على النظام الدولي، رأى أربكان، أن على العالم الإسلامي إنشاء هيكل مواز ومستقل. ودعا حزب الرفاه الإسلامي إلى إنشاء منظمات إسلامية على غرار الأمم المتحدة واليونسكو، وكذلك سوق إسلامية مشتركة، وعملة إسلامية موحدة –الدينار. وبمبادرة من أربكان ظهرت مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية – في مقابل مجموعة الدول الصناعية الثماني، وتألفت مجموعة الدول الثماني الإسلامية النامية من تركيا، وإيران، وباكستان، وإندونيسيا، وماليزيا، وبنغلاديش، ومصر، ونيجيريا.(4) ونظرًا لقيادة تركيا التاريخية للعالم الإسلامي، اعتقد أربكان أن تركيا ينبغي أن تقود هذا النظام الإسلامي الجديد العابر للحدود.(5)

تشكلت السياسة الخارجية لحزب الرفاه بمعارضة الغرب بطريقتين مختلفتين. هاجم

أربكان القيم الغربية والإمبريالية، تمشيًا مع منظور العالم الثالث للحزب. واتهم الغرب بعرقلة تقدم البلدان النامية الإسلامية. وعلاوة على هذه الانتقادات المألوفة، كانت لأربكان تحفظات على تحالف تركيا التاريخي مع الولايات المتحدة. وأوضح أن الأحزاب الأخرى قامت بتقديم عطاءات للولايات المتحدة للتقرب منها لعقود. وسعت هذه الأنظمة «المقلدة» إلى خدمة الولايات المتحدة وأوروبا.[6] وقدم حزب الرفاه بديلًا دوليًا، لإصلاح السياسة الخارجية التي قيدتها تحالفات الحرب الباردة لسنوات طوال.[7] وصف حزب الرفاه سياسته الخارجية بأنها ذات طبيعة مستقلة – وتعطي الأولوية لمصالح تركيا وتعكس قيمها. وقد كانت رؤية أربكان القائمة على الهوية والتي ترى أن تركيا هي قائدة العالم الإسلامي محاولة مبكرة لزيادة القوة وانتقاء أقصى قدر من المرونة في السياسة الخارجية.

ومع ذلك، عجز حزب الرفاه عن تنفيذ رؤيته في السياسة الخارجية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة التحالف الذي دخل فيه، وبسبب أن أفكاره أثارت شكوك الجيش المهيمن على السياسة آنذاك. أيضًا عمل المناخ السياسي في يونيو 1996 على تحجيم قدرة أربكان على تنفيذ أهداف سياسته الخارجية. فمن وجهة النظر العسكرية، كانت كلٌّ من الهويتين الإسلامية والكردية تشكل تحديات لطبيعة الجمهورية التركية العلمانية. أيضًا أدى تصاعد الأنشطة المسلحة لكل من حزب العمال الكردستاني وحزب الله التركي إلى علمنة هذه الهويات وزاد من نفوذ وقوة الجيش في مسائل الأمن والسياسة الخارجية. كما رأى الجيش أن السياسة الخارجية لأربكان تعد تهديدًا لعلمانية الجمهورية التركية.

عجز حزب الرفاه عن تنفيذ رؤيته في السياسة الخارجية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى طبيعة التحالف الذي دخل فيه، وبسبب أن أفكاره أثارت شكوك الجيش المهيمن على السياسة آنذاك

وعلى الرغم من أن حزب الرفاه حظي بدعم مؤيديه، إلا أن أيديولوجيته السياسية ظلت سببًا للاستقطاب. وبعد فوزه بأكثر من خمس أصوات الناخبين، شكل حزب الرفاه حكومة ائتلافية مع حزب تانسو تشيلر (الطريق القويم). وبموجب اتفاق تقاسم السلطة، حصلت تشيللر على حقيبة وزارة الخارجية وانتهجت سياسات أكثر انسجامًا مع السياسة الخارجية التقليدية التركية الموجهه نحو الغرب. أيضًا سيطرت شخصيات معارضة لرؤية أربكان في السياسة الخارجية على مجلس الأمن القومي. وكان من بين العشرة أعضاء في المجلس المدني العسكري المختلط اثنان فقط من الإسلاميين هما أربكان ووزير العدل شوكت كازان.[8]

ومع كل هذه التحديات الهيكلية، واصل أربكان تعزيز سياسته الخارجية. وتضمنت أولى رحلاته إلى الخارج زيارات إلى إيران، وباكستان، وإندونيسيا، وماليزيا. كما زار

ليبيا على الرغم من تحذيرات مستشاريه بأن هذه الزيارة سيُسـاء فهمها من قبل معارضي الإسلام السياسي. وظل أربكان قلقًا من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومتزعزعًا في معارضته للانضمام إليه. وعلى الرغم من أن سلطته كانت محدودة في السياسة الخارجية، إلا أن تصريحاته اللاذعة والإجراءات التي اتخذها أزعجت المؤسسة العسكرية، وعززت من ادعاءات الجيش بأن الحكومة التي يقودها حزب الرفاه تهدد الطبيعة العلمانية للدولة.[9] وبالرغم من تنازلات أربكان السياسية، بما في ذلك التوقيع على معاهدة الدفاع مع إسرائيل وتنفيذ إملاءات 28 فبراير العسكرية، إلا أنه تمت الإطاحة بحكومة الرفاه في انقلاب 1997 وتم حل الحزب.

وبعد منع أربكان من مزاولة أي نشاط سياسي، أعاد حزب الرفاه تنظيم صفوفه في شكل جديد، وتم تأسيس حزب الفضيلة. وكان هذا الحزب ساحة لمعركة أيديولوجية بين أتباع أربكان المقربين وجيل شباب الإسلام السياسي التركي، الذين استمروا وأسسوا فيما بعد حزب العدالة والتنمية.

بلورة جيل شباب حزب الفضيلة رؤية جديدة في السياسة الخارجية تتفق مع معطيات تركيا المحلية

هذا الجيل الأصغر سنًّا، اختلف مع أربكان لأسباب سياسية، وشخصية وأيديولوجية. لقد كان أربكان شخصية محورية في الإسلام السياسي التركي منذ السبعينيات فصاعدًا، وأثارت آراؤه وأفكاره

رأى حزب العدالة والتنمية أن النظام الدولي افتقر إلى آليات لمد الجسور بين القوى لذا استفاد من جيوسياسة بلاده الفريدة لتسهيل الحوار والوساطة الدولية

شكوك وحفيظة المؤسسة الكمالية العسكرية. وكان إغلاق حزب الرفاه هو المرة الثالثة التي يتم فيها إغلاق حزب لأربكان باسم الكمالية.[10] ومع ذلك، في كل مرة كان أربكان يحظى بدعم كبير داخل حركته، إلا أن إغلاق حزب الرفاه وتأسيس حزب الفضيلة، في هذه المرة، جعل آخرين يظهرون في أفق القيادة. فبعد منع أربكان من مزاولة أي نشاط سياسي، نافس عبد الله غول النائب البرلماني السابق رجائي قوتان، أقرب حلفاء أربكان، على قيادة الحزب. وعلى الرغم من خسارة غول، إلا أن المنافسة شحذت الاختلافات الأيديولوجية لجيل الإسلاميين الجدد من الشباب الأتراك. وأسس جزء من هذا الجيل الجديد حزب العدالة والتنمية، وأدرك جيدًا أن حزب الرفاه انتهج رؤية الاستقطاب وفشل في نهاية المطاف في تنفيذه سياسات ملموسة.

وقد سعى كلا الفريقين إلى تخفيف رؤية الرفاه، لأسباب مختلفة. واتضحت فيما بعد الأسباب والمواقف المتباينة بين الحرس القديم والجديد تجاه التغيير عند التعامل مع قضية الاتحاد الأوروبي. فرأى تلامذة أربكان

أن الحزب يجب أن يظهر بمظهر مختلف عن الرفاه. واعتقدوا أن دعم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي يعد لفتة رمزية لجهاز الدولة العلمانية بأن حزب الفضيلة مستقل عن حزب الرفاه. هذه التغييرات في ظل قيادة قوتان كانت بمثابة تغييرات سطحية تمثل الحد الأدنى اللازم من التغيير.

أعلن جيل الشباب في حزب الفضيلة دعمه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ولكن لأسباب أكثر تعقيدًا. لقد غيرت تجربة حزب الرفاه من فهم النواب الشباب لإطار الإسلام السياسي التركي. وقال بولنت أرينتش النائب السابق في حزب الرفاه إن الدين سيقتصر على الشأن الخاص.[11] ومع تخفيف الاتحاد الأوروبي حدة المعارضة لانضمام عضو مسلم إلى ما يعتبر «ناديًا مسيحيًّا» أصبح يُنظر إلى تركيا كقوة تحرير ودمقرطة. وقد حجمت متطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من نفوذ الجيش وسيطرته على السياسة. من هنا، بلور جيل الشباب في حزب الفضيلة رؤية جديدة في السياسة الخارجية تتفق مع معطيات تركيا المحلية. هذه الاستراتيجية ساهمت في تشكيل نهج السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.[12]

رؤية السياسة الخارجية، والاعتبارات السياسة الداخلية

خرج حزب العدالة والتنمية من عباءة حزب الفضيلة في صيف عام 2001، وخلال حوالي 15 شهرًا من انتصاره الانتخابي في انتخابات 2002، كون حزب العدالة والتنمية رؤيته مستفيدًا من تجارب

نجم الدين أربكان تم منعه من مزاولة أي نشاط سياسي أعاد حزب الرفاه تنظيم صفوفه وأسس حزب الفضيلة

حزبي الفضيلة والرفاه.[13] وكان الجيش قد أطاح بالحكومة الإسلامية وحافظ على تصوره كالحامي والمدافع التاريخي عن الكمالية والعلمانية. فقد تصادم حزب الرفاه الإسلامي مع السياسات الراسخة للدولة.[14] لذا كان إتباع نهج حزب الرفاه وإتباع رؤيته المحافظة من شأنه أن يثير شكوك الجيش، ويعرض فرص حزب العدالة والتنمية نحو قيادة البلاد في ظل حكومة الحزب الواحد للخطر. لذا عمل حزب العدالة والتنمية على إقامة تحالف قوي مع الليبراليين الذين أكدوا أهمية اقتصاد السوق وحاربوا الظلم والفساد وعدم المساواة. وتبنى حزب العدالة والتنمية الدفاع عن الحريات الدينية، والتحرر الاقتصادي، والديمقراطية، وهو التحول الذي ساعد على إعادة تعريف الإسلام السياسي التركي في كنف الدولة العلمانية مع تمكين المحافظين غير الإسلاميين.

هـذا النهج الموجـه محليًّا امتد إلى السياسـة الخارجيـة لحزب العدالـة والتنمية أيضًا، وتجلى في أهمية عملية الانضـمام إلى الاتحاد الأوروبي.[15] وفي ضـوء الاعتبارات السياسـية لحزب العدالـة والتنمية، كان هناك ترحيب بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. بالنسـبة للنخبة العلمانية، كانـت عضويـة الاتحـاد بمثابـة إتمـام المشروع الكـمالي مـن ناحيـة التحديـث والتغريـب. أما بالنسـبة للأكراد، فقد كان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بمثابة الحصول على المزيد من الحقوق الثقافيـة والسياسـية. أيضًـا دعمـت الجماعات الدينيـة عمليـة الالتحـاق بالاتحـاد الأوروبي، أملًا في توسـيع نطاق الحريات الدينية في تركيا. واعتقد الليبراليون أن من شأن الاتحاد الأوروبي أن يؤثـر في تركيـا إيجابًـا نحـو الإصلاحـات الليبراليـة. وانشـغل حـزب العدالـة والتنميـة بالعمـل عـلى نيل العضوية، وحصـل على قرار في ديسـمبر 2004 ببـدء مفاوضـات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي رسميًّا.

وبالإضافـة إلى أن الانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي كان بمثابـة قضيـة وحـدت السياسـة التركيـة، فإن الشروط المسـبقة لبدء المفاوضـات أتاحـت لحزب العدالـة والتنمية تقليـص وتحجيـم سـلطة الجيـش وتدخله في الحياة السياسـية، تحت غطاء الإصلاح واسع النطاق. فاسـتفاد حزب العدالـة والتنمية من شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلـة مجلس الأمن القومي؛ وحول المجلس من كونه مهندس السياسـة الخارجية والأمن إلى مجرد هيئة استشـارية. لذا اعتبرت سياسـة حزب العدالـة والتنمية تجاه الاتحاد الأوروبي بمثابة تحول هائل منذ عهد حزب الرفاه. وعلى نفـس القدر مـن الأهمية، ركز جـدول أعمال السياسـة الخارجيـة لحـزب العدالـة والتنمية على المتطلبـات المحلية، الأمـر الذي عزز من موقف الحزب في الداخل أيضًا.[16]

لذا يمكن النظر إلى تركيز تركيا في السنوات الأولى لحـزب العدالة والتنميـة على حل نزاع قبرص على اعتباره امتدادًا لتطلعات الانضمام إلى الاتحـاد الأوروبي. فقـد ارتبـط قـرار بـدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على موافقة الدول الأعضـاء بالإجماع، واعتقدت تركيـا أنه بـدون حـل القضيـة القبرصية فإن اليونان سـتصوت ضد قـرار انضمامها. وبناء على ذلك، دعم حـزب العدالة والتنمية، على الرغـم مـن اعتراضـات الأحـزاب القوميـة والكمالية، خطة السـلام التـي طرحها الأمين العـام للأمم المتحـدة آنذاك كوفي عنـان التي كانـت تهـدف إلى توحيـد الجزيـرة من خلال موافقـة كلا الطرفين. وعلى الرغم من موافقة القبارصة الأتراك على الخطة في أبريل 2004، إلا أن القبارصـة اليونانيون رفضوها. وهكذا ضاعـت آمـال توحيـد الجزيرة، لكـن خطط تركيـا نحو الانضـمام إلى الاتحـاد الأوروبي لم تفشـل. ووافقت قمة المجلـس الأوروبي على بـدء عملية انضـمام تركيا رسـميًّا، بعد جهود حـزب العدالة والتنمية نحو إيجاد حل لقضية قبرص.[17]

أيضًـا النقـاش الدائـر حول عدم سـماح تركيـا للقـوات الأمريكية بشـن الحرب على العـراق مـن الأراضي التركية يجسـد ملامح السياسـة الخارجيـة في عهـد حـزب العدالـة

استفاد حزب العدالة والتنمية من شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي؛ وحول المجلس من كونه مهندس السياسة الخارجية والأمن إلى مجرد هيئة استشارية

والتنمية والتي ركزت على الداخل في بداياتها. فعلى الرغم من أن الحزب أيد علنًا خطة إدارة بوش، إلا أنه لم يدعمها. فقد شعرت تركيا بالقلق إزاء الآثار المحتملة للغزو الأمريكي على المناطق الكردية في العراق، وتداعياتها على القضية الكردية في تركيا. كما أوضح دعم الأكراد للولايات المتحدة أنهم سيحصدون مكاسب من وراء ذلك، وأنه سيكون لهم دور في العراق الجديد، مما يشعل الصراع القومي الكردي في تركيا. لذا ظنت تركيا أن الوقوف بجانب الولايات المتحدة قد يساعد على احتواء بعض من هذه الآثار السلبية. ومع ذلك، عارض الرأي العام بشدة السماح للقوات الأمريكية بغزو العراق من الأراضي التركية، كما رفض عدد من أعضاء حزب العدالة والتنمية المشاركة في غزو بلد جار مسلم. ومع أن حزب العدالة والتنمية لم يرغب في دعم الحرب، إلا أن رغبته في الحفاظ على علاقات قوية مع الولايات المتحدة إلى جانب مخاوفه بشأن القضية الكردية فاقت بعض الشيء معارضته. وعرض حزب العدالة والتنمية الموضوع على البرلمان للتصويت. ونال تأييد الأغلبية، ولكن ليس الأغلبية المطلوبة للحصول على الموافقة البرلمانية؛ وعلى وجه السرعة قبِل الحزب قرار البرلمان. وكان هناك حديث حول التحول غير المتوقع لحزب العدالة والتنمية، والذي أظهر تأثير جذوره الإسلامية العميقة. ومع ذلك، كانت الأسباب الحقيقية أبسط من ذلك بكثير. أولًا، حزب العدالة والتنمية وقف مع الإرادة الشعبية كما أن غالبية البرلمان من نواب حزب العدالة والتنمية. وأيضًا أبدت تركيا استعدادها للابتعاد عن الولايات المتحدة، وهو التطور الذي لاحظته فرنسا وألمانيا والذي خفف من مخاوفهما من أن تصبح تركيا حصان طروادة للولايات المتحدة في أوروبا.(18)

شهدت السنوات الأولى لسياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية ولادة استراتيجية «**تصفير المشكلات**» مع الجيران. وعلى الرغم من أن السياسة سوف تتوسع وتصبح أكثر تعقيدًا في السنوات اللاحقة، إلا أن بداياتها كانت متواضعة وموجهة محليًّا. أما دفء العلاقات مع سوريا وإيران، على سبيل المثال، فقد بدأ من خلال التركيز على زيادة العلاقات التجارية، التي عادت على الجميع بالفائدة. وبعد عدة سنوات في السلطة، واكتساب الثقة في الاستقرار الداخلي، وزيادة النمو المحلي، بدأ حزب العدالة والتنمية في التوسع في العلاقات السياسية الأكثر نشاطًا.

تنوع اللقاءات الخارجية للقيادات التركية ساهم في بروز الدور التركي الخارجي

الوساطة وصعود تركيا على الصعيد الدولي

بحلول عام 2005، كان حزب العدالة والتنمية قد بدأ في رسم الخطوط العريضة لرؤية سياسته الخارجية الأكثر طموحًا. وفي سنوات قليلة، ساعدت سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية على استقرار كل من الاقتصاد والبيئة السياسية، كما نجحت في تحديد موعد لبدء محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. هذه النجاحات المحلية لحزب العدالة والتنمية مكنته من التوسع في السياسة الخارجية. وقد ترجمت السياسة الخارجية للحزب أفكار داود أوغلو، "مهندس" السياسة الخارجية التركية.[19]

أيضًا كتاب (العمق الاستراتيجي) لداود أوغلو أوضح إرث تركيا التاريخي وتفردها الجيوسياسي الذي يعد أساسًا لصعودها إلى مكانة «قوة مركزية من خلال سياسة خارجية متعددة الأبعاد.[20] فقد رأى داود أوغلو أن بإمكان تركيا التمتع بنفوذ دولي، وبالاستفادة مما لديها من مزايا جيوسياسية، بدأ داود أوغلو في اتباع استراتيجية تصفير المشكلات مع الجيران. وقد اكتسبت هذه العبارة شعبية واسعة النطاق، وذاع صيت داود أوغلو الدولي ولقي استحسان الكثيرين لإعادة تصوره للعلاقات الخارجية التركية.

وكانت استراتيجية تصفير المشكلات شرطًا مسبقًا للنهج السياسي الأكثر شمولًا. فمن خلال نزع فتيل التوتر في المنطقة،

والمشاركة الإقليمية، وإقامة ترابط اقتصادي، سهل حزب العدالة والتنمية على تركيا لعب دور دولي يركز على الوساطة في الشؤون الدولية ويعزز من مكانتها في المنظمات الإقليمية والدولية.[21]

وكانت مواقف حزب العدالة والتنمية تجاه إسرائيل والفلسطينيين مثالًا على هذا النهج. فانتقد الحزب السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتفجيرات الانتحارية التي نفذها الفلسطينيون. والتقى أردوغان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إرييل شارون عندما قام بزيارة إسرائيل في عام 2005. وبعد انتخابات غزة عام 2006، وجهت الولايات المتحدة وإسرائيل انتقادات لأردوغان بسبب استضافة خالد مشعل. وأوضح أردوغان أن حماس فازت في الانتخابات، وأن إقصاء الحركة من شأنه أن يقوض جهود الاعتدال ويزيد من النفوذ الإيراني على حركة حماس. وفي عام 2007، التقى الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في أنقرة لمناقشة إقامة منطقة صناعية في الضفة الغربية برعاية وتمويل تركيا. وقبيل إحياء محادثات السلام في أنابوليس، ألقى الرئيسان الفلسطيني والإسرائيلي كلمة في البرلمان التركي.[22] وهكذا انخرطت تركيا في صراع دولي من خلال الاستفادة من العلاقات الإقليمية ومبادرة التنمية الاقتصادية لتجاوز الخلافات بين مختلف الجهات الفاعلة.

ثم زار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت أيضًا أنقرة في عام 2007، لبدء المحادثات غير المباشرة مع سوريا. وخلال هذه الزيارة التقى أولمرت بأردوغان، واتفقا على وساطة تركيا في إطار مؤتمر مدريد. وفي مايو 2008، صدرت عن القدس ودمشق وأنقرة تصريحات متزامنة عن بدء محادثات السلام. لكن الجولات الأربع من المحادثات انتهت فجأة عندما قامت إسرائيل بعملية الرصاص المصبوب على قطاع غزة. ومن جهة، انتقد أردوغان الهجوم الإسرائيلي، لأنه قوض التقدم الذي تم إحرازه مع سوريا، ومن جهة أخرى، أعرب بعض الإسرائيليين عن تشككهم من أردوغان كوسيط محايد. وعلى الرغم من أن تركيا استطاعت أن تعطي قدرًا من التفاؤل، إلا أن العداء القديم بين سوريا وإسرائيل ما لبث أن عاد مرة أخرى.

بعد عدة سنوات من القيادة، واكتساب الثقة في الاستقرار الداخلي، وزيادة النمو المحلي، بدأ حزب العدالة والتنمية في التوسع في العلاقات السياسية الأكثر نشاطًا

وفي عام 2009، ساءت العلاقات بين صربيا والبوسنة، خصوصًا بعد حروب التسعينيات الطويلة. وبينما فشلت جهود الوساطة الدولية، تمكن داود أوغلو من التوصل إلى اتفاق، تبنى من خلاله البرلمان الصربي قرارًا يدين مذبحة سربرنيتشا – وبالتالي كان الاعتذار الصربي رسميًّا عن

مجزرة سريبرينيتسا، وبناء عليه عينت البوسنة سفيرًا لها في صربيا.[23]

في العام التالي، تعاونت تركيا والبرازيل في المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي المثير للجدل.[24] وفي مايو 2010، تم الإعلان عن أن إيران وافقت على التخلي عن 1200 كيلو غرام من اليورانيوم المنخفض التخصيب في مقابل الحصول على وقود لمفاعل أبحاثها. وأشاد أردوغان بالاتفاق موضحًا عدم وجود حاجة لفرض المزيد من العقوبات[25]. على الرغم من انتقاد المسؤولين الأمريكيين والأوروبيين للصفقة، وشروعهم في فرض عقوبات جديدة، فقد آثرت تركيا اتباع سياسة الوساطة في النزاعات الدولية المستعصية على الحل.

استفاد حزب العدالة والتنمية من الوساطة الإقليمية لتعزيز مكانة تركيا الإقليمية؛ وبالتالي اكتسب أهمية ونفوذًا على الصعيد الدولي. ربما يكون حزب العدالة والتنمية قد تخلى عن رؤية حزب الرفاه التي تركز حصرًا على قيادة العالم الإسلامي

وقد اعتمد حزب العدالة والتنمية على وضعه الجديد من خلال إنتهاج سياسة قيادية رسمية في المنظمات الإقليمية والدولية. في عام 2005، أصبح أكمل الدين إحسان أوغلو التركي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وبالتعاون مع إسبانيا أطلقت تركيا مبادرة تحالف الحضارات في الأمم المتحدة، واستضافت إسطنبول المنتدى الثاني للمبادرة في عام 2009. وفي عام 2010، تم انتخاب النائب والعضو المؤسس في حزب العدالة والتنمية التركي مولود تشاووش أوغلو رئيسًا للجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وأخيرًا والأهم شغلت تركيا مقعدًا غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة من 2009-2010. وفور انعقاد المجلس، قدمت تركيا طلبًا للعمل في المجلس خلال الفترة 2015-2016.

وهكذا، استفاد حزب العدالة والتنمية من الوساطة الإقليمية لتعزيز مكانة تركيا الإقليمية؛ وبالتالي اكتسب أهمية ونفوذًا على الصعيد الدولي. ربما يكون حزب العدالة والتنمية قد تخلى عن رؤية حزب الرفاه التي تركز حصرًا على قيادة العالم الإسلامي، إلا أنه لم يتخلّ عن اعتقاد الرفاه بأن المرونة والقيام بدور دولي فاعل من شأنه أن يعزز من قوة تركيا على الصعيد الدولي. فقد رأى الرفاه أن النظام العالمي نظام إقصائي، لذا سعى إلى بناء هيكل مواز تكون تركيا في صدارته، كما قال أربكان: «البلد القائد»[26]. أما حزب العدالة والتنمية فقد رأى أن النظام الدولي يفتقر إلى آليات لمد الجسور بين القوى، لذا استفاد من الجيوسياسة الفريدة من نوعها لبلاده لتسهيل الحوار والوساطة الدولية.

الانتفاضة السورية: التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية وإعادة التقويم

اتسعت فرص الظهور والقيادة الدولية بما يتناسب مع صعود تركيا كقوة على الصعيد

تنوع السياسة الخارجية من كل قياداتها اسهم في قوة تركيا الخارجية ووحدتها

الـدولي. ورأى حـزب العدالـة والتنميـة أن الثـورات العربيـة الوليـدة في أواخـر عـام 2010 وأوائل عام 2011 تعد فرصًا لتعزيز دور تركيـا. ودافـع أردوغـان وداود أوغلـو عن الثورتين التونسـية والمصرية في مراحلهما المبكرة. وهتفت الحشـود لأردوغان في مصر لدعمه الثورة.

جـاء دعـم أردوغـان وداود أوغلـو للانتفاضـات في إطـار لغـة ليبراليـة. فـرأى داود أوغلـو أن شرعيـة الثـورات تـأتي مـن أصـوات المواطنـين، والكرامـة الإنسـانية، وحقـوق الإنسـان. وفي مقابلـة مطولـة مـع Cairo Review، حـث داود أوغلـو مـصر عـلى كتابـة دسـتور يتضمـن حمايـة الحريات والأقليـات[27] وعـلى نقيض جهـود تركيا الهادفة إلى وضع الثورة في إطار الديمقراطية، حرصـت إيـران عـلى الحديث عـن الصحوة الإسـلامية[28]. أمـا بالنسـبة لليبيـا، فكان دعم تركيا للثورة أقل حماسًا، نظرًا لاعتبارات اقتصادية وحرصًا على سلامة الرعايا الأتراك في ليبيـا. وفي نهايـة المطاف مالـت تركيا نحو الخطـاب الأممـي ودعمـت عمليـات حلف شمال الأطلسي العسكرية ضد نظام القذافي.

التناقـض بين موقـف تركيا وإيـران تجاه الانتفاضـات سـاعد عـلى إلقاء الضـوء على التطـور من حزب الرفـاه إلى حـزب العدالة والتنميـة. فرؤيـة الرفـاه المرتكزة عـلى الهوية الإسـلامية رمـت بعـرض الحائـط النظـام الـدولي القائـم. مـن هـذا المنطلـق، فإنه على الرغـم من اختلاف الأهداف والرؤى إلا أن موقـف الرفاه يحمل بعض أوجه التشـابه مع الموقف الإيراني، فقد شـبهت إيران الثورات

العربيـة بأنهـا صحـوة إسـلامية. في المقابـل، كانت لغة وسياسـات حزب العدالة والتنمية أكثر تناغمًا مع النظام الدولي القائم. فقد رأى حزب العدالة والتنمية أن صعود الحكومات الإسـلامية المنتخبة شـعبيًّا يعد فرصة لتوثيق العلاقـات وبسـط النفـوذ، وسـعى الحـزب للقيادة التركية من داخل المجال الدولي.

وهكـذا، شـهدت السياسـة الخارجيـة لحزب العدالـة والتنمية المرحلة الثالثة خلال العـام الأول من الثـورات العربية. فجددت تركيـا تركيزها على منطقة الشرق الأوسـط، وجعلت من نفسها قوة إقليمية رائدة في مجال القيـم الليبرالية / الديمقراطيـة على الصعيد الدولي[29]. وركزت الحكومة في مناقشـاتها للانتفاضات على الكرامـة وإرادة المواطنين، مؤكـدة الشرعيـة المسـتمدة مـن الشـعب. أيضًـا أقام حـزب العدالة والتنميـة علاقات إقليميـة متعددة، كما عمـق العلاقات مع كل القوى العالميـة والمؤسسـات الدولية. ويبدو أن الانتفاضـات كانـت بمثابة فرصـة لتركيا للنهوض بمكانتها الدولية.

وقلل داود أوغلـو من أهمية فكرة القيادة التركيـة في رده عـلى مـا يسـمى بالنمـوذج التركـي. فبعـد أن أطاحـت الانتفاضـات بالطغاة، بدأ الجيران الإقليميون يتطلعون إلى تركيا عـلى اعتبارها دولة ديمقراطية مسـلمة تتمتـع باقتصاد قـوي ودور دولي بارز. وكلما سـأُل داود أوغلو عـن دور تركيـا كنموذج، اعترض وزير الخارجية على العبارة، موضحًا أنه يفضـل مصطلح «**الإلهـام**». وعلى الرغم مـن أن حزب العدالـة والتنميـة جعل لتركيا دورًا أكـبر في الشـؤون الدوليـة، إلا أنـه قلل مـن المديح الذي قـد يؤدي إلى الاسـتياء من جهودها لبسط النفوذ دوليًّا من خلال القيادة الإقليمية.

وكشف اندلاع النزاع السوري، عن حدود النهج التركي الجديد. فعندما أدركت تركيا أن الأسـد رافض لكل دعوات الإصلاح، انتقد أردوغان بشـدة صديقه القديـم. وسرعان ما أصبحت حكومـة حزب العدالة والتنمية من أشد منتقدي سوريا، وكان ردها على وحشية نظام الأسـد منسـجمة مـع تأكيدهـا ضرورة وجود دور أممي لحل الأزمة.

وبعـد عرقلـة روسـيا في الأمـم المتحـدة لإيجاد حـل للأزمة السـورية، تحولـت تركيا بسرعة للتحركات السـاعية لإيجاد نهج دولي بديل، واسـتضافت الاجتماع الثاني لأصدقاء سوريا في إسطنبول. ومثل العديد من القوى الدوليـة الأخـرى، فرضـت تركيـا عقوبات دبلوماسـية واقتصادية على النظام السـوري. وفي مـارس 2012، بحثـت تركيـا علنًـا عما إذا كانـت هنـاك حاجة لإنشـاء منطقة عازلة داخل سـوريا[30]. وعندما أطلقت القوات السـورية النـار عـبر الحـدود، هـددت تركيا باللجوء إلى المادة الخامسـة مـن ميثاق حلف الناتو. لكن التفاوت بين كلمات وأفعال تركيا جعـل لهجتهـا تبـدو كالعاصفة، وسياسـاتها تبدو عاجـزة. تحدثت تركيا عـن اتخاذ تدابير للتدخـل، لكنها لـن ولا يمكنها القيام بذلك وحدها، كما هددت بطلب دعم عسكري من حلفائها في حلف الناتو.

من الصعب التغاضي عن الشعور بأن السياسة الخارجية النشطة لحزب العدالة والتنمية تدفعها طموحات كبيرة

علاوة على ذلك، فإن العلاقات الإقليمية التي مكنت تركيا من القيام بالوساطة في السابق قد تضررت[31]. فقد انتهجت تركيا سياسة أضرت بالعلاقات مع سوريا وإيران والعراق، وحزب الله في لبنان. وبهذا فقدت تركيا التنوع والعمق في العلاقات الإقليمية والقدرة على توظيف الوساطة في الشرق الأوسط، والقدرة على إحداث تغيير في سوريا[32]. الأزمة السورية كشفت ببساطة عن حدود تطور السياسة الخارجية لتركيا.

إعادة بناء المكانة الدولية لحزب العدالة والتنمية ومستقبل سياسته الخارجية

على الرغم من أن تركيا كانت قد بالغت في بسط نفوذها، إلا أنه بحلول صيف عام 2012، أدركت حكومة حزب العدالة والتنمية حدود قدرتها. فقد أوضح رد أردوغان على الاستفزازات السورية –وسقوط الطائرة التركية، وإطلاق نيران المدفعية على الأراضي التركية أنه يجب إعادة تقويم استراتيجية السياسة الخارجية للحكومة. لجأت تركيا إلى المادة الرابعة من ميثاق منظمة حلف شمال الأطلسي، التي تدعو إلى مجرد المشاورات داخل الحلف. وردًّا على القصف المدفعي الذي أدى إلى قتل مدنيين أتراك، قامت الدفاعات التركية بالرد الفوري والمباشر على المكان الذي انطلقت منه النيران. ومع ذلك استمرت تركيا في الحديث عن الليبرالية وخففت من حدة نهجها. فالنهج الداعي إلى التدخل العسكري ليس مناسبًا لدور تركيا الحالي.

لقد توترت علاقات تركيا الإقليمية بسبب الاضطرابات وربما يصعب إصلاحها على المدى المتوسط. ولاستعادة مكانتها على اعتبارها وسيطًا دوليًّا في الشرق الأوسط ينبغي عليها بذل جهود حثيثة، فقد ساءت العلاقات مع إيران بشأن الأزمة السورية. بالإضافة إلى ذلك، عززت تركيا من علاقاتها مع حكومة إقليم كردستان، واستضافت طارق الهاشمي، الأمر الذي عكر من صفو العلاقات مع حكومة نوري المالكي في بغداد. وفي مصر، يبدو أن الرئيس محمد مرسي زعيم إقليمي مؤثر يسعى لاستعادة دور مصر التاريخي في الشرق الأوسط. لذا تواجه تركيا بيئة إقليمية تتسم بالتنافس، اتضحت معالمه مع صعود النفوذ المصري الذي تبلور في دور مصر بقيادة مرسي في وقف إطلاق النار في غزة بين إسرائيل وحماس.

لكن على الرغم من كل هذه التحديات، يبدو أن الآفاق الإقليمية لتركيا ليست قاتمة. فقد أظهرت تركيا دعمها للتحولات الديمقراطية في بلدان الثورات العربية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وعملت حكومة حزب العدالة والتنمية على إقامة علاقات وثيقة مع الحكومات الوليدة في

تونس وليبيا. وفيما يتعلق بالعلاقات المتدهورة مع سوريا، أوضح داود أوغلو باستمرار أن علاقات تركيا المتدهورة مع حكومة الأسد في دمشق تأتي في سياق الحفاظ على علاقات طيبة طويلة الأمد مع سوريا في المستقبل. لذا فإن دور تركيا المهم في سوريا ما بعد الأسد بحاجة إلى إعادة تصور.

اعتبر بنك التنمية الأفريقي تركيا من بين أكبر خمسة شركاء له. وفي الصومال، كانت تركيا من أوائل الدول التي ساعدت في مجال التنمية وقدمت أعمال الإغاثة بعد سقوط حركة الشباب في عام 2011

وبالرغم من كل الصعاب، لم تتوقف سياسة الوساطة التركية؛ واستمرت خارج منطقة الشرق الأوسط[33]. منذ عام 2007، توسطت تركيا بين أفغانستان وباكستان لإيجاد حلول للمشاكل العالقة بينهما. وعلى الرغم من التقدم المتواضع الذي تم إحرازه إلا أن الحوار بين الجانبين لا يزال مستمرًّا[34]. أيضًا ترأست تركيا وفنلندا مجموعة أصدقاء الوساطة في الأمم المتحدة، التي أيدت اعتماد قرارين بشأن الوساطة في اجتماعات الجمعية العامة في عامي 2011 و2012[35]. كما سعت تركيا أيضًا إلى القيام بدور فاعل لإيجاد حل لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات البوذية ضد المسلمين في إقليم أراكان ببورما، كذلك دعمت تركيا اتفاق خريطة الطريق بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو الإسلامية لوضع حد للصراع الطويل الذي استمر لأربعة عقود.[36]

وامتدت الجهود التركية إلى مناطق بعيدة عن منطقة الشرق الأوسط، لتشمل أفريقيا. ففي يناير الماضي، زار رئيس الوزراء أردوغان الغابون والنيجر، والسنغال، وأعلن أن هدف تركيا هو رفع معدل التبادل التجاري مع أفريقيا ليصل إلى ما يقرب من خمسة أضعاف، أي 50 مليار دولار. أيضًا سعت تركيا لإبرام اتفاق للتجارة الحرة مع جماعة شرق أفريقيا، واعتبر بنك التنمية الأفريقي تركيا من بين أكبر خمسة شركاء له. وفي الصومال، كانت تركيا من أوائل الدول التي ساعدت في مجال التنمية وقدمت أعمال الإغاثة بعد سقوط حركة الشباب في عام 2011. مما لا شك فيه، أن تركيا تتذكر جيدًا أنها حصلت على مقعد في مجلس الأمن الدولي في 2009-2010 بدعم 51 دولة أفريقية من بين الدول الأفريقية الأعضاء الـ53.[37]

الصورة تبدو مألوفة. فقد عززت تركيا من قبل التعاون الاقتصادي كتمهيد لعلاقات خارجية أوسع وأعمق. وقد عرفت هذه الاستراتيجية باسم تصفير المشكلات مع الجيران. لكن في أعقاب الصراع السوري، هل تسعى تركيا لإيجاد منافذ جديدة لسياستها الخارجية؟ وهل ستترجم تركيا هذه المرة العلاقات الاقتصادية في علاقات خارجية متعددة الأوجه، خارج محيطها الإقليمي؟ وهل من المحتمل أن تشكل هذه العلاقات التي ما زالت في مهدها فرصًا لتركيا

لبسط النفوذ والقيام بالوساطة؟ سيكون من التسرع التكهن بذلك. لكن نكسات تركيا الإقليمية قد ضاءلت من فرص سياستها الخارجية النشطة.

الخاتمة

تقييم تاريخ السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية هو استحسان لصعود تركيا المذهل على الصعيد الدولي في عهد حزب العدالة والتنمية. لقد حاول حزب الرفاه تمشيًا مع رؤية نجم الدين أربكان الثنائية خلق نظام دولي بديل، تكون فيه تركيا بمثابة "الدولة القائدة" للعالم الاسلامي. ثم كان حزب الفضيلة بمثابة ساحة لمعركة أيديولوجية بين القوى الإسلامية السياسية الساعية إلى إضفاء صبغة جديدة على رؤية الرفاه القديمة، وأولئك الذين يسعون لدور جديد لتركيا دوليًا ويؤيدون عضوية الاتحاد الأوروبي وتوثيق العلاقات مع الغرب. خسرت القوة الأخيرة المعركة الداخلية ولكنها أعادت تنظيم صفوفها، وتم تشكيل حزب العدالة والتنمية ثم وصل إلى السلطة في عام 2002.

بدأ حزب العدالة والتنمية حكمه، بعد أن استفاد من تجربة سابقيه في حزب الرفاه وعزم على تجنب الأخطاء. في البداية ركزت الأجندة السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية على المبادرات التي تهدف إلى النهوض بأهداف السياسة الداخلية والخارجية. وبتضاؤل التهديدات الداخلية الصادرة عن المؤسسة الكمالية العسكرية، سعى حزب العدالة والتنمية إلى التوسع في سياسته الخارجية تدريجيًا بقوة وثقة. وبحلول النصف الثاني من فترة ولايته الثانية، أصبحت الوساطة محور السياسة الخارجية التركية، وازداد الحماس مع صعود مكانة تركيا الدولية.

لقد كان الصراع السوري بمثابة اختبار لنهج السياسة الخارجية.[38] حاولت تركيا في البداية الاستفادة من علاقاتها مع الأسد لإحداث تغيير، ثم انتهجت فيما بعد نهجًا أكثر تشددًا. عمومًا، لم تثمر سياسات تركيا لحل الأزمة السورية عن أية نتائج فعالة، بل على العكس تضررت علاقاتها الإقليمية. وكانت هناك مبالغة بشأن حجم الضرر الذي تعرضت له العلاقات وشدته، والآن تواصل تركيا العمل على تعزيز علاقاتها في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تستخدم تركيا الوساطة في أماكن أخرى من العالم، من أفغانستان إلى بورما والفلبين.

من الصعب التغاضي عن الشعور بأن سياسة حزب العدالة والتنمية الخارجية النشطة الصاعدة تدفعها طموحات كبيرة. فقد غيرت تركيا من نهجها السياسي الضيق، وسعت لبسط نفوذها على المستوى الدولي مرة أخرى من خلال الشروع في إقامة علاقات اقتصادية، وركزت جهودها على الوساطة. وإذا كان نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية قد استمر لما يقرب من 70 عامًا، فإنه بحاجة إلى إعادة النظر، فحزب العدالة والتنمية يريد لتركيا أن تصعد إلى مرتبة القوى الكبرى الدولية. ورغم أن هذا الهدف لا يزال غير معلن، فقد خضعت تركيا

لضغوط دولية كبيرة، وتعرضت مصالحها للخطر. في المنتدى العالمي في إسطنبول في أكتوبر 2012، انتقد أردوغان النظام الدولي لغياب التوازن ودعا إلى إقامة نظام يكون فيه لكل عضو حق النقض. ورأى المحللون المخضرمون أن رئيس الوزراء لا يدعو للعودة إلى الوراء، أى إلى نظام على غرار عصبة الأمم[39]. عمومًا، تعكس مبالغة أردوغان النقد السائد تجاه النظام الدولي، وربما تمثل الإحباط فيما يتعلق بوضع تركيا.

لقد تصور الساسة الإسلاميون التقليديون أن تركيا ستلعب دورًا دوليًا كبيرًا. ولجأ أنصار هذا التيار إلى استخدام مختلف الوسائل والأساليب في لحظات تاريخية مختلفة للوصول إلى هذا الهدف. فقد حاول حزب الرفاه برؤيته الثنائية إقامة نظام إسلامي دولي موازٍ، تكون فيه تركيا "الدولة القائدة". ثم رأت سياسة داود أوغلو الخارجية، أن تركيا يجب أن تكون "قوة مركزية" في العالم. وعلى الرغم من أن الطموحات كانت متشابهة، إلا أن حزب العدالة والتنمية نفذ ذلك بشكل مختلف تمامًا وكان أكثر نجاحًا. وبالتالي يمكن أن ينظر إلى سعي تركيا الدؤوب، على صعيد السياسة الخارجية، في التوسط بين مختلف الدول، على أنه رغبة لحزب العدالة والتنمية في وصول تركيا إلى مكانة "القوة المركزية". ورغم النكسات الإقليمية فيما يتعلق بالأزمة السورية، إلا أن ضمان مكانة بين القوى العظمى لا يزال أملًا يراود حزب العدالة والتنمية. لذا فإن الحفاظ على دور تركيا كوسيط قوي لا غنى عنه، يعد أفضل فرصة للحزب لتحقيق هذا الطموح. والآن بعد مرور ما يقرب من عقدين من الزمن على رؤية حزب الرفاه حول كيفية وصول تركيا إلى مكانة القوة الرائدة، يسعى حزب العدالة والتنمية إلى اتباع سياسة خارجية فشل سابقوه في الاعتراف بها أو دعمها، وقد بذل الحزب الكثير من الجهود وحقق نجاحًا كبيرًا في التوسط بين قوى عظمى وصغرى لتوسيع نفوذ تركيا دوليًا.

المراجع:

1. Ilhan Uzgel, "Sıfır sorunun Çöküşü," Radikal, July 1, 2012
2. Nuh Yılmaz, "Turkey's Zero Problems with Neighbors Policy 2.0," Cairo Review of Global Affairs, July 2, 2012. See also Mustafa Akyol, "Is Turkey Moving Toward 'Hard Power' Over Syria?" CNN.com, June 28, 2012, retrieved December 20, 2012, from http://edition.cnn.com/2012/06/27/opinion/akyol-turkey-syria/index.html Accessed.
3. Ihsan Dağı, Kimlik, Söylem ve Siyaset: Doğu – Batı Ayrımında Refah Partisi Geleneği (Ankara: İmge yayın-ları 1998)
4. Cengiz Dinç, "The Welfare Party, Turkish Nationalism and its Vision of a New World Order," Alterna-tives: Turkish Journal of International Affairs, Vol. 5, No. 3 (2006), pp. 1-17.
5. Mehran Kamrava, "Pseudo-Democratic Politics and Populist Possibilities: The Rise and Demise of Turkey's Refah Party," British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 25, No. 2 (November 1998), pp. 12-13.
6. Ziya Öniş, "The Political Economy of Islamic Resurgence in Turkey: the Rise of the Welfare Party in Perspective," Third World Quarterly, Vol. 18, No. 4 (September 1997), pp. 743-766. See also Kamrava, "Pseudo-Democratic Politics and Populist Possibilities".
7. For more on the Refah (Welfare) Party's approach to the West, see Ihsan Dağı, Kimlik, Söylem ve Siya-set: Doğu – Batı

Akarçeşme، "AK Party legacy a mixed record on democratization، EU reforms،" Today's Zaman، October 31، 2012.

17. Philip Robins، "Confusion at Home، Confusion Abroad: Turkey between Copenhagen and Iraq،" Inter-national Affairs، Vol. 79، No. 3 (May 2003)، pp. 547-566.
18. Kemal Kirişci، "Between Europe and the United States: The Transformation of Turkish Foreign Policy،" Middle East Review of International Affairs، Vol. 8، No. 1 (March 2004).
19. Bülent Aras، "The Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy،" Insight Turkey، Vol. 11، No. 3 (2009)، pp. 127-142.
20. For more on the concept of "central power" and further conceptual clarity regarding Zero Problems with Neighbors، see Şaban Kardaş، "From Zero Problems to Leading the Change: Making Sense of Trans-formation in Turkey's Regional Policy،" Turkey Policy Brief Series، IPRI-TEPAV (2012).
21. See also "The Great Mediator،" The Economist، August 19، 2010.\
22. See also Ömer Taşpınar، "Turkey's Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism،" Carnegie Endowment for International Peace، Carnegie Papers، No. 10 (2008).
23. For more detail about this، see TRT Haber، February 9، 2010، (retrieved from on January 26، 2013) http://www.trt.net.tr/Haber/HaberDetay.aspx?HaberKodu=13d99b1f-cc07-4dc9-a9ca-b82c5ef33436.
24. For a detailed work on the Turkish-Brazilian involvement in the Iranian nuclear issue، see Mehmet Özkan، "Turkey-Brazil Involvement in the Iranian Nuclear Issue: What is the Big Deal?،" Strategic Analysis، January 2011.
25. For the text of the Iran-Brazil-Turkey deal، see "Text of the Iran-Brazil-Turkey Deal،" Julian Borger's Global Security Blog، Guardian، May 17، 2010.
26. İhsan Dağı، Kimlik، Söylem ve Siyaset: Doğu – Batı Ayrımında Refah Partisi Geleneği، (Ankara: İmge yayın-ları 1998) p. 12.

Ayrımında Refah Partisi Geleneği (Ankara: İmge yayınları 1998)

8. The National Security Council consists of 10 members: five civilian and five military. On the civilian side, the prime minister, foreign minister, interior minister, defense minister, and justice minister are members of the council. During the coalition government (Refah-Doğru Yol), only the posts of the prime minister and justice minister were held by Refah Party members. Other portfolios were held by mem-bers of the DYP.
9. Şaban Tanıyıcı, "Transformation of Political Islam in Turkey: Islamist Welfare Party's Pro-EU Turn," Party Politics, Vol. 9, No. 4 (July 2003), pp. 463-483.
10. The other two preceding parties were Milli Nizam (The National Order) Party، founded in 1970 and banned by the Constitutional Court in 1971. The Milli Selamet (National Salvation) Party، founded in 1972 and outlawed after the 1980 military coup.
11. Şaban Tanıyıcı، "Transformation of Political Islam in Turkey: Islamist Welfare Party's Pro-EU Turn،" p. 463-483.
12. For more on the Fazilet Party، see Whit Mason، "The Future of Political Islam in Turkey،" World Policy Journal، Vol. 17، No. 2 (May 2000)، pp. 56-67; R. Quinn Mecham، "From the Ashes of Virtue، a Promise of Light: The Transformation of Political Islam in Turkey،" Third World Quarterly، Vol. 25، No. 2 (2004)، pp. 339-358.
13. For a good overview of the evolution of Islamist parties and AK Party، see Ömer Taşpınar "Turkey: The New Model?" The Brookings Institution، April، 2012.
14. See Hakan Yavuz، "Political Islam and the Welfare (Refah) Party in Turkey،" Comparative Politics، Vol. 30، No. 1 (1997)، pp. 63-82.
15. For a good periodization of the AK Party's rule، see Hatem Ete، "AK Parti iktidarını dönemselleştirme،" Sabah، September 29، 2012.
16. 16. For a short overview of the EU's impact on Turkish politics، see Sevgi

27. For the full text of this interview، see Scott MacLeod، "Strategic Thinking،" Cairo Review of Global Affairs، March، 2012.
28. For more on Iran's view of Arab Spring، see Naysan Rafati، "Iran and the Arab Spring،" Part of "After the Arab Spring: Power Shift in the Middle East?" LSE Ideas، May، 2012; and Robert F. Worth، "Effort to Rebrand Arab Spring Backfires in Iran،" New York Times، February 2، 2012.
29. For an overview of the emergence of liberal values in the new Turkish Foreign Policy، see Hakan Fidan، "A Work In Progress: The New Turkish Foreign Policy،" Middle East Policy، Forthcoming Issue
30. Jon Hemming، "Turkey Considering 'Buffer Zone' along Syria border،" Reuters، March 16، 2012.
31. See Ihsan Dağı، "Yalnız Ülkem،" Zaman، September 7، 2012.
32. For a critical stance on Turkey's foreign policy at the time، see Baskın Oran، "Sertleşme Sorunu،" Radikal، September 2، 2012.
33. For an overview of the centrality of the mediation and facilitation efforts in Turkish foreign policy، see Ahmet Davutoğlu، "Turkey's Mediation: Critical Reflections From the Field،" Middle East Policy، Forthcoming Issue.
34. Bülent Aras، "Turkey's Mediation and Friends of Mediation Initiative،" SAM Papers، December 2012.
35. Ibid.
36. Ibid.
37. Martyn Davies and Matthew Miller، "Turkey Cashes in on Outreach Africa،" Mail and Guardian، Febru-ary 1، 2013.
38. For a detailed account of how the Arab Spring، especially Syrian Crisis، has been posing both ethnic and sectarian challenges to Turkey's foreign policy، see Burhanettin Duran، "Understanding the AK Party's Identity Politics: A Civilizational Discourse and Its Limitations،" Insight Turkey، Vol. 15، No.1 (2013)، pp. 91-109.
39. For a different view of the prime minister's comments on the international system، see Ihsan Dağı، "A 'Revisionist Power' that Needs NATO's Protection،" Today's Zaman، November 25، 2012.